

المسؤولية القانونية لمراجع الحسابات



الأستاذ مصطفى حسن
بسيوني السعدني

تجد المسؤولية القانونية والآثار المترتبة عليها اهتماماً متعاظماً يستوجب على المهنيين اداء اعمالهم بعناية تامة تجاه الآخرين، متحملين في ذلك المسؤولية القانونية عند تقديم خدماتهم للآخرين، حيث تجب مساءلتهم قانوناً بدعوى الأهمال أو خرق التعاقدات أو عدم بذل العناية الكافية بالعملاء أو تجاه الطرف الثالث الذي يقصد به جميع الأطراف التي تعتمد على القوائم المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتشمل هذه الأطراف حملة الأسهم الحاليين والمحتملين والبائعين ورجال البنوك والدائنين المختلفين والمستهلكين (ويجب ان نفرق بين هذه الأطراف وبين العميل وهو الطرف الذي قام بالتوقيع على العقد مع المراجع).

- وتنشأ مسؤولية المراجع تجاه "الطرف الثالث" نظراً لاعتمادهم على رأيه الذي يذيل به القوائم المالية ويحدد فيه رأيه عن مدى الاعتماد على تلك القوائم ودرجة صدقها في النشاط والمركز المالي للمنشأة، وإذا لحقت أي خسارة أو ضرر بهذا الطرف ناتج عن اعتماده على القوائم، يجب مساءلة المراجع عن ذلك مثلما حدث عند انهيار وافلاس شركتين من اكبر الشركات في العالم وهما شركة "انرون" عملاق الطاقة الأمريكية العالمية وشركة الاتصالات العالمية "وورلد كوم" حيث تبع ذلك مساءلة شركة آرثر أندرسن إحدى اكبر شركات المحاسبة في العالم، وهناك أيضاً الفضيحة المالية لشركة اليجني الأمريكية AllegHeny Energy Inc التي اكتشفت وجود اخطاء في دفاترها المحاسبية تنذر بفضيحة مالية حسبما ذكر المحللون، على غرار فضيحة انهيار شركة انرون.
- ومهما يكن، فقد تعددت الكتابات حول مسؤولية المراجع واجمعت على تزايد عدد القضايا المرفوعة منذ الستينات الميلادية ضد مزاولي المهن المختلفة بما فيهم مراقبي الحسابات المراجعين الخارجيين.
- أسباب تزايد القضايا ضد مراقبي الحسابات:
- ١- التعقيدات المتزايدة لعمليات الفحص والاختبار في مجال مراجعة الحسابات والتي تشمل بجانب عدد من
 - ٢- النمو المتزايد لأدراك مستخدمي القوائم المالية بأهمية ومسؤوليات مراقبي الحسابات.
 - ٣- شعور اسواق الأوراق المالية المتزايد بتنفيذ مسؤولياتها الخاصة بضرورة حماية مصالح المستثمرين.
 - ٤- قبول المجتمع لرفع دعاوى قضائية من الأطراف المتضررة ضد أي فرد لديه القدرة على دفع تعويض عن الضرر بغض النظر عن الخطأ.
 - ٥- حفزت الأحكام المدنية ضد المراجعين ومنشآت المحاسبة المحامين على توفير الخدمات القانونية للأطراف المتضررة.
 - ٦- رغبة العديد من مزاولي المهنة في تسوية المشكلات القانونية خارج المحاكم للمحافظة على سمعتهم.
 - ٧- الصعوبات التي تواجه المحاكم في فهم وتفسير الجوانب الفنية في المحاسبة والمراجعة.
 - ٨- تعدد المبادئ المحاسبية البديلة والتي تحتم على العميل الاختيار من بينها لغرض إعداد القوائم المالية.
 - ٩- تزايد عدد المشروعات التي تفشل كنتيجة مباشرة لعدم صدق وأمانة الإدارة.
 - ١٠- استسلام بعض مزاولي المهنة لضغوط الإدارة ضماناً لاستمرار عملهم كمراجعين.

تعني المسؤولية القانونية
للمراجعة تجاه العميل
اكتشاف التلاعب وعدم الإدلاء
بأية معلومات وآراء يعلم أنها
غير حقيقية أو الإهمال
في ذكر حقائق جوهرية



في المسؤولية القانونية للمراجع تشمل التالي:

* الإهمال والغش

Negligence and Fraud

توجد أربعة مصطلحات تتعلق بدرجة الخطأ التي تعرض المراجع للمساءلة القانونية وهي الإهمال البسيط (المعتاد) Ordinary Negligence وهذا يعني غياب المستوى المعقول من العناية من أي فرد يكون متوقعا في ضوء ظروف معينة، والإهمال الجسيم Gross Negligence الذي يحدث نتيجة عدم بذل أقل قدر من العناية.

وهناك أيضا الغش الاستدلالي

Constructive Fraud وهذا يشير إلى وجود قدر من الإهمال الشديد مع عدم وجود نية في الخداع أو إلحاق الضرر بالآخرين.

أما الغش Fraud فهو يقع عند حدوث التحريفات وتوافر المعرفة لدى المراجع عن أثرها السلبي ووجود النية لديه لخداع الآخرين.

* قانون العقد Contract Law

ويشمل نقض العقد Breach of Contract ينتج عن عدم التزام طرف أو أطراف العقد بالوفاء بمتطلباته، كما يشمل الطرف الثالث Third Party Beneficiary والذي يتمثل في الأشخاص الذين ليس لهم حق الإطلاع على العقد.

* القانون العام والنصوص التشريعية

Common and Statutory Law

ويتكون من القانون العام الذي يتمثل في مواد القانون التي تم التوصل إليها من خلال أحكام

هناك مجموعة من المفاهيم والمصطلحات القانونية التي يتم تطبيقها في كافة أنواع الدعاوى المرفوعة ضد المراجعين، وتشمل المفاهيم القانونية التي تؤثر في المسؤولية القانونية للمراجع التالي:

أ. مفهوم الفرد الحصيف

Prudent Person Concept

يوجد اتفاق داخل المهنة والمحاكم بأن المراجع ليس ضامنا للقوائم المالية، ومع ذلك لا يتوقع منه أداء عمله على نحو مثالي، وعليه بذل العناية المهنية ويعرف هذا المعيار بمفهوم الفرد الحصيف الذي يعنى أن يؤدي كل فرد خدماته للآخرين في ظل تعاقدات تشترط وجود المهارة كمطلب أساسي، وعليه إدراك أن الرأي العام يعتقد في مهارته وإذا ثبت غير ذلك يكون قد ارتكب عملا من أعمال الغش تجاه أي شخص تعاقد معه.

ب. المسؤولية عن تصرفات الآخرين

Liability For Acts of Others

يسأل الشركاء بصفة عامة في مكتب المحاسبة وبشكل مشترك عن الدعاوى المدنية الخاصة بأي منهم والعقوبة على أحدهم لا تمتد إلى الأصول الشخصية للآخرين ما لم يكن أحدهم قد شارك في العمل موضوع المساءلة، كما قد يسأل الشركاء قانونا عن أعمال الآخرين الذين يعتمدون عليهم في ظل قوانين الوكالة، فإذا أدى الموظف عمل المراجعة على نحو غير ملائم، يكون الشريك مسؤولا من الوجهة القانونية عن أدائه.

ج. نقص الإتصال الخاص

Lack of Privileged Communication

يحق للمحاسبين المرخص لهم في ظل القانون العام حجب المعلومات عن المحاكم على أساس خصوصيتها. وهناك أيضا مصطلحات قانونية تؤثر

القضاء في المحاكم وليس من خلال التشريع، وكذلك من النصوص التشريعية Statutory Law وهي التشريعات والقوانين القائمة التي تصدر من السلطة التشريعية في الدولة والهيئات الحكومية الأخرى والهيئات المهنية.

* تقدير حجم المسؤولية القانونية

Assessed Proportion of Liability

ويشمل المسؤولية القانونية المشتركة والمسؤولية القانونية المتعددة التي تعني تقدير المدعي لحجم الخسائر التي تكبدها بسبب المدعى عليه بغض النظر عن مدى اشتراك أطراف أخرى في إلحاق الضرر بالمدعى.

كما يشمل المسؤولية القانونية المنفصلة والمسؤولية القانونية النسبية وتعني حجم الخسائر التي يجب أن يتحملها المدعى عليه بما يتناسب مع الضرر الناتج عن إهماله. ويتم تطبيق هذين القانونين في حالة المساءلة القانونية في مواجهة الطرف الثالث في ظل

القانون العام.

أنواع وطبيعة مسؤوليات المراجع

أظهرت جل الآراء التي تناولت مسؤولية المراجع الخارجي أنه يمكن التمييز بين الأنواع الأربعة التالية:

١- المسؤولية القانونية للمراجع تجاه العميل Liability to Clients:

تتمثل المسؤولية القانونية للمراجع الخارجي تجاه عميله في ضرورة الالتزام بنصوص العقد المبرم بينه وبين العميل وتنفيذ جميع بنوده بالكامل، وفي ضرورة بذل العناية المهنية المطلوبة وفقاً للمعايير المراجعة المتعارف عليها. ويلاحظ هنا أنه لكي يكون المراجع مسؤولاً عن الإهمال العادي، لا بد من توافر شروط هي ارتباط العمل بمعيار السلوك (الأداء) وفشل المراجع في الأداء وفقاً لهذا العمل ووجود علاقة سببية بين الإهمال والضرر المحقق وتعرض الطرف الآخر لخسائر أو ضرر فعلي.

وتعني المسؤولية القانونية للمراجعة تجاه العميل اكتشاف التلاعب وعدم الإدلاء بأية معلومات وآراء يعلم أنها غير حقيقية أو بدون الاعتماد على أسس مقبولة أو الإهمال في ذكر حقائق جوهرية، ولوجود التلاعب لا بد من توافر عدة شروط تشمل توافر النية لإخفاء بعض الحقائق أو تعديلها لتحقيق منافع شخصية ووجود فرصة وإمكانية لدى القائم بالتلاعب بإخفاء ما يريد إخفائه ووجود شخص يعتمد على المعلومات المحاسبية غير الصحيحة بالإضافة إلى تحقق الضرر بالشخص الذي قام بالاعتماد فعلاً على تلك المعلومات المحاسبية غير الصحيحة.

وتشمل المسؤولية القانونية للمراجع تجاه العميل المسؤولية عن الإهمال الجسيم الذي قد يصل إلى حدّ التلاعب، ويعني الإهمال الجسيم عدم تمكن المراجع من أداء خطوات المراجعة المطلوبة في ظلّ الظروف السائدة، ويدافع المراجع عن نفسه في هذه الحالة بأوراق العمل وبتحديد مسؤوليته ونطاق

تطبيقها من خلال استخدام كل من خطاب الارتباط وخطاب التمثيل.

٢- المسؤولية المدنية للمراجع تجاه الغير

Liability to Third Parties:

للمراجع مسؤولية مدنية تجاه الغير في ظل قواعد القانون العام الذي تتمثل قواعده في مجموع الأحكام القضائية التي صدرت على مرّ الأيام في مجال المساءلة القانونية لمراقبي الحسابات من جانب الأطراف المتضررة من الاعتماد على رأي المراجع عن القوائم المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية. وكذلك للمراجع مسؤولية مدنية تجاه الغير في ظل التشريعات القائمة التي تصدر عادة قوانين وتشريعات هدفها الحماية العامة مثلما فعلت بورصة الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بإصدارها لقوانين ولوائح منظمة في هذا الصدد وكذلك مثلما فعلت كل من مصر والمملكة العربية السعودية التي اصدرت نظام الشركات السعودية المنوط به مساءلة مراقب الحسابات ومطالبته بتعويض الضرر الذي يصيب الشركة أو المساهمين والغير بسبب الأخطاء التي تقع منه.

٣- المسؤولية الجنائية للمراجع

Criminal Liability:

تعتبر المساءلة الجنائية للمراجع مسؤولية شخصية فكل من يقترب فعلاً يعاقب عليه القانون يتحمل هو شخصياً العقوبة حتى ولو كان من بين موظفي مكتب المراجعة أو أحد معاوني المراجع.

٤- المسؤولية المهنية للمراجع

The Profession Liability:

تعني المسؤولية المهنية المحافظة على المهنة ومستوى جودتها وزيادة الثقة في أعضاء المهنة وفي ما يؤدونه من خدمات من خلال وضع تشريعات ولوائح تصون قواعد آداب وسلوك المهنة، ففي مصر مثلاً منح القانون الخاص بنقابة المحاسبين والمراجعين سلطة تأديب الأعضاء إذا ما أخلوا بالواجبات المهنية

أو بأدب وسلوك المهنة، بإنذارهم أو توبيخهم، وقد تصل العقوبات لحد الوقف عن العمل مدة لا تتجاوز سنتين أو شطب الاسم من قائمة النقابة.

أسباب رفع الدعاوى القضائية

يرى العديد من المحاسبين القانونيين أن السبب الرئيسي في رفع الدعاوى القضائية ضد المراجعين يرجع لعدم استيعاب مستخدمي القوائم المالية للفرق بين فشل الأعمال وفشل المراجعة والفرق بين فشل المراجعة وخطورها وكذلك فجوة التوقعات.

ويحدث فشل الأعمال Business Failure عندما لا تكون الوحدة الاقتصادية قادرة على دفع الديون التي عليها أو عندما لا تتمكن من مقابلة توقعات المستخدمين أو بسبب وجود ظروف اقتصادية أو ظروف داخلية مثل الكساد واتخاذ القرارات غير الصائبة أو وجود منافسة غير متوقعة، فيما يحدث فشل المراجعة Audit Failure عندما يصدر المراجع تقريراً خاطئاً أو نتيجة لعدم تطبيق متطلبات معايير المراجعة المتعارف عليها.

أما خطر المراجعة Audit Risk فينتج عندما يستنتج المراجع عدالة القوائم المالية ويصدر تقريراً نظيفاً في حين احتواء القوائم المالية على تحريفات جوهرية في ضوء مستوى الأهمية النسبية.

وتعد فجوة التوقعات Expectation Gap واحدة من أسباب رفع الدعاوى القضائية وتحدث عندما ينشأ خلاف في الرأي بين المراجعين والمستخدمين حيث يرى معظم المراجعين أن أداء المراجعين يجب أن يتم في إطار معايير المراجعة المتعارف عليها بينما يرى العديد من المستخدمين أن المراجع ضامن لدقة القوائم المالية.

بذل العناية المهنية

تعرف العناية بأنها عكس الإهمال، وتلزم المراجع بأن يكون متمتعاً باستقلال شخصيته عن جميع

تعني الالتزام بمبادئ الاستقلال والأمانة والموضوعية والسرية والسلوك المهني، كما تعني المهارات والكفاءة والتكليف بمهمة (توزيع المهام) بجانب التوجيه والإشراف والقبول والحفاظة على العميل والرقابة بمعنى متابعة فاعلية سياسات وإجراءات رقابة الجودة.

وللمملكة العربية السعودية معايير لبذل العناية المهنية اللازمة وهي تتطلب من المراجع الخارجي بذل العناية المهنية اللازمة في جميع مراحل المراجعة وأن يقوم بتطبيق معايير المراجعة بدرجة من الحرص، وكذلك عليه أن يكون على درجة كافية من الدراية بأمور المنشأة وظروفها وخططها والاستخدامات المتوقعة لقوائمها المالية وتقريره عنها.

كذلك تشترط المعايير السعودية على المراجع تحري الحقائق إلى أن يصل إلى نتائج موضوعية لا تعتمد على وجهة نظر مغرضة، ويجب على المراجع أيضا الاستعانة بخبرة ومهارة الآخرين إذا تطلبت الأمور درجة من الخبرة.

المؤثرات ومؤهلًا. وتقتضي العناية من المراجع الاجتهاد واليقظة وحضور الذهن في تفهم وأداء الإجراءات التي ينفذها، كما أنها لا تتطلب عقلية عنيدة وتدعو لأن لا يركن المراجع لمعرفة الشخصية للعميل وسمعته الطيبة، وتحمل العناية المراجع مسؤولية الإشراف الدقيق على أعمال مساعديه من خلال استخدام أوراق عملية المراجعة التي تغطي جميع بنود الحسابات وتصمم لإعطاء المراجع الفكرة الصحيحة عن الأمور التي تنطوي عليها عملية المراجعة.

ويشمل بذل العناية جوانب أخرى مثل اكتمال أوراق العمل والقيام بالتخطيط المناسب للعمل والقيام بالاختبارات اللازمة لأداء العمل وكفاية أدلة المراجعة التي يحصل عليها المراجع بالإضافة إلى موضوعية تقرير المراجعة.

ومهما يكن فإن بذل العناية المهنية اللازمة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة يحتاج إلى معايير يلخصها الإتحاد الدولي للمحاسبين في جودة المستخدمين التي

وختاماً، وفي ضوء كافة المعايير المهنية، يجب على المراجع عند تنفيذه لمهنته الفنية أن يعمل طبقاً للوائح والمعايير المهنية، كما ينبغي عليه أن:

- ١- يقيم مقدراته على القيام بمهمته قبل قبولها.
- ٢- الالتزام بالمعايير المهنية الصادرة عن الهيئات المسؤولة عن المهنة.
- ٣- يبين أن ما حصل عليه من معلومات حصل عليه بنفسه أو أنه اعتمد على جهة أخرى.
- ٤- يبلغ عن أي تصرف تقوم به الإدارة يضر بمصلحة المنشأة التي يراجعها.
- ٥- يبني تقريره ورأيه على حقائق فنية.
- ٦- يعتني بأوراق عمله وينظمها ويحفظها بشكل جيد.
- ٧- يشرف على مساعديه إشرافاً يمكنه من أداء أعمالهم.
- ٨- يتعاون مع كل ذي علاقة لإصلاح أي أخطاء فنية يتسبب فيها.
- ٩- لا يتساهل في تأدية عمله والإشراف على مساعديه.
- ١٠- لا يجعل الوقت حائلاً دون أداء عمله.
- ١١- عندما تكون تحت يده أصولاً للغير (العميل) فعليه الاحتفاظ بها معزولاً عن أمواله.
- ١٢- يستمر في الإطلاع ومتابعة كل ما يصدر عن الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة.
- ١٣- يدرّب العاملين الفنيين بالمكتب.
- ١٤- يوفر المراجع العملية لأعضاء المكتب حتى يرتقي بمستواهم المهني.